

واقع ورهانات التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية Reality and challenges of development in the Algerian border regions

أمال غنو*

جامعة وهران 2- محمد بن أحمد- الجزائر

Ghennou.amel@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2025/12/30

تاريخ القبول: 2025/12/02

تاريخ الإرسال: 2025/10/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على معرفة الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر من أجل تنمية مناطقها الحدودية، والتعرف أيضا على رهانات تنمية القطاعات من خلال إبرام اتفاقيات وشراكات تعاون مع دول مجاورة. انطلاقا من اعتبار مسألة تنمية المناطق الحدودية ذات أولوية وطنية واستراتيجية هامة تدرج ضمن جهود الجزائر في تطوير مناطقها الحدودية وهذا ما تضمنه القانون رقم 02-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بالمخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم. ولأجل تحليل ما سبق اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالواقع التنموي في المناطق الحدودية والتطرق إلى البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر للنهوض بمستقبل مزدهر. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية إلا أنها تبقى مرهونة بمجموعة من التحديات الواجب الوقوف عليها من أجل تعزيز الفرص المتاحة. **كلمات مفتاحية:** التنمية. المناطق الحدودية. الجزائر. المخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم. التعاون.

Abstract:

This study aims to shed light on the strategy adopted by Algeria for the development of its border regions, and to identify the challenges of developing sectors through agreements and cooperation partnerships with neighboring countries. This stems from the understanding that border region development is a national priority and a crucial strategic issue within Algeria's efforts to develop its border areas, as stipulated in Law No. 02-10 of June 29, 2010, concerning the National Sustainable Territorial Development Plan. To analyze the above, we adopted a descriptive approach, analyzing data related to the development reality in border regions and examining the development programs implemented by Algeria to promote a prosperous future. The study concluded that, despite the efforts made by the Algerian state, these efforts remain contingent on addressing a number of challenges that must be addressed to maximize the available opportunities.

Keywords: Development. Border areas. Algeria. National plan for sustainable regional development. Cooperation

مقدمة

تتميز المناطق القريبة من الحدود في الجزائر بخصائص فريدة تجعلها جزءاً مهماً من السياسات التنموية. فهي تعمل كنقاط اتصال بين الجزائر والعديد من الدول العربية والإفريقية. رغم ذلك، تواجه هذه المناطق تأخراً في عدة مجالات تنموية، مما دفع الجزائر إلى اعتماد مجموعة من استراتيجيات التنمية لتحسين واقع ومستقبل هذه المناطق.

وتعد تنمية المناطق الحدودية في الجزائر أحد الرهانات الاستراتيجية الكبرى لتعزيز التوازن الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة. حيث تجسّد هذه المناطق مخزوناً هائلاً من الفرص غير المستغلة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الدفع بالاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن القومي. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات متعددة تتطلب سياسات ملموسة وتعاوناً فعالاً بين جميع الفاعلين. لذا فإن تنمية الحدود الجزائرية الواسعة أصبحت قضية ضرورية وحساسة. في هذا السياق، تُعد المناطق الحدودية في الجزائر من بين الأماكن التي تعاني من ارتفاع مستويات الفقر، بسبب الإهمال الذي عانت منه الحكومات الجزائرية المتعاقبة. كما تُعتبر المناطق الحدودية الجنوبية هي الأكثر تضرراً، حيث لم تستفد بشكل كافٍ من البرامج التنموية المتاحة.

ومن هنا أدركت الجزائر مدى أهمية مناطقها الحدودية في نجاح سياسات التنمية الوطنية، فمن الضروري وضع رؤية تنموية آنية لهذه المناطق لضمان وصولها إلى مستوى التنمية المرجوة مستقبلاً.

بناءً على هذا سعت الجزائر إلى تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز النمو في هذه المناطق من خلال إتخاذ عدة إجراءات وخطط تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية فيها.

إشكالية الدراسة: ماهي الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر لتنمية مناطقها الحدودية وما هي الرهانات التي تواجه تنمية القطاعات فيها؟.

مناهج البحث:

إنطلاقاً من طبيعة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي عبر جمع المعلومات، إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الذي يتماشى وطبيعة الموضوع من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالواقع التنموي في المناطق الحدودية ومعرفة الفرص التي تمتلكها الجزائر للنهوض بمستقبل مزدهر.

أهداف البحث:

إن الهدف الذي تطمح له هذه الورقة البحثية هو الوقوف على معرفة الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر من أجل تنمية مناطقها الحدودية، والتعرف أيضاً على رهانات تنمية القطاعات في المناطق الحدودية من خلال إبرام اتفاقيات وشراكات تعاون مع دول مجاورة.

أولاً: الاطار المفاهيمي للدراسة

تطرح أدبيات الدراسة العديد من التعاريف فيما يخص متغيرات هذا البحث سوف نركز على مايلي:

1. ماهية المناطق الحدودية:

لتوضيح معاني المتغيرات المرتبطة بالدراسة، تم توضيح المفاهيم بالتفصيل. تم تعريف الحدود في معاجم اللغة العربية بأنها: "الحد الحاجز بين شيئين أو الفصل بين شيئين لكي لا يختلط أحدهما بالآخر، ولثلا يتعدى أحدهما على الآخر".¹ كما عرف بوجز " Boggs " حد الدولة بأنه ذلك الخط الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة.² ويعرفها فقهاء القانون الدولي على أنها خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس الدولة فيها سيادتها والخاضعة لسلطاتها والتي لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها.³

2. مفهوم التعاون بين الأقاليم:

يقصد بمصطلح التعاون بين الأقاليم التعاملات البينية بين الأقاليم المتقاربة جغرافيا، وهو مفهوم مركب من كلمتين يمكن شرحهما كما يلي:

1.2. التعاون: يتمثل في مجموع المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف كأن يكونوا مجموعة أشخاص أو دول، أو مؤسسات بهدف العمل المشترك على نحو يتجه لتحقيق أفضليات مشتركة ويزيد من درجة الأمن لدى عدة أطراف. لا يشترط أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا.⁴ يعتبر تعامل طرفي لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية، وأهدافه مجردة.

2.2. الإقليم: تعني إضافة كلمة إقليم للتعاون تحديد النطاق المكاني المتعاون حيث يعرف الإقليم بأنه حيز مكاني متكامل من الدولة. له تخصصه الإنتاجي وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة، يتمتع بالتخصص بأنواع معينة من المنتجات والخدمات بمعنى تكون له وظيفة اقتصادية أساسية، وكذلك يكون متكامل بمعنى يكون هناك ترابط في مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والأساسية مع وجود هيئات معينة تعنى بإدارة المجتمع.⁵ وبالتالي وفق هذا التعريف فالإقليم هو حيز جغرافي محدد بقطاعات ومجالات إنتاجية.

بمعنى أن الإقليم هي جزء من الأرض يتسم بالتشابه والتماسك والترابط بين عناصرها، أو بعبارة أخرى، هي منطقة جغرافية تحتوي على خصائص طبيعية واقتصادية واجتماعية وتاريخية محددة، وتتخطى جميع أنواع الفئات الإدارية أو السياسية التي تعتمدها الدولة.

ثانيا: واقع التنمية في المناطق الحدودية :

تعتبر الجزائر بفضل موقعها الجغرافي المميز وطول حدودها البرية البالغ 6343 كلم والبحرية 1600

كلم مراكز رئيسية للتنمية والتبادل على المستوى المغاربي، الإفريقي والمتوسطي.

تستند إدارة الجزائر لمناطقها الحدودية على مفهوم السيادة الذي يوازن بين عدم المساس بالحدود التي خلفها

الاستعمار، واحترام قدسية الحدود وحسن الجوار. كما يشمل أيضاً عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وحق

الشعوب في تقرير مصيرها. بينما تواجه الجزائر الآن ضغوطاً كبيرة من قوى الشرق والغرب، بالإضافة إلى

الضغط من الجنوب.⁶

لا شك أن المناطق الحدودية في الجزائر تواجه نقصاً ملحوظاً في التنمية بسبب قلة المشاريع الاستثمارية التي توفرها الحكومة، بالإضافة إلى عدم رغبة القطاع الخاص في الاستثمار في هذه المناطق. تعاني هذه المناطق من نقص في مصادر التمويل المتنوعة للتنمية، مما جعل اعتمادها الاقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط كمصدر وحيد مما جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطاً بتقلبات أسعار النفط العالمية⁷.

تطرح المناطق الحدودية اليوم مشكلة تتعلق بتهيئة الإقليم تتمثل في العزلة وافتقارها إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى غياب المنشآت الإنتاجية، وأيضاً جراء النزوح الكبير للسكان، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوات القائمة بين هذه المناطق وبقية البلاد. فضعف الاهتمام الحكومي بهذه المناطق يخلق بيئة ملائمة للأنشطة غير القانونية ويساهم في زيادة حركة الأفراد والسلع بشكل غير قانوني بين الدول⁸.

تشهد المناطق الحدودية اليوم إشكالية خاصة في مجال تهيئة الإقليم، ويتجلى ذلك من خلال⁹:

- تأخر في ديناميكية التنمية.
 - نقص في التجهيزات الجماعية والمنشآت القاعدية والخدماتية.
 - العزلة ونقص الاتصال.
 - البعد عن الأقطاب الحضرية.
 - نقص الهياكل الأساسية للنقل.
 - نقص القواعد الإنتاجية وفضاءات النشاط المجهزة.
 - ضعف تنعيم سلاسل الإمداد.
 - نزوح معتبر عبر الحدود الجنوبية.
- في هذا السياق، فإن الكثير من المناطق الحدودية في الجزائر تعاني من اختلافات في التنمية، لكن هذه الفجوات تزداد بشكل خاص في المناطق الجنوبية. وتظهر هذه الاختلافات ضمن نمطين:
- من حيث الموارد المتاحة في تلك المناطق والإمكانات الطبيعية والمكانية.
 - ومن حيث العوامل البشرية التي تشمل العدد وتركيبه السكان ونموهم وكذلك حجم الخدمات المتوفرة لهم. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال ما يلي:

1. التفاوتات التنموية المكانية بين المناطق الحدودية الجزائرية:

هناك العديد من التفاوتات بين المناطق الحدودية الجزائرية سنركز على أهمها وهي:

1.1. التفاوتات المساحية: المساحات المعنية تختلف في الحجم، حيث تم تحديد تسع مناطق حدودية

للدراية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومنها: "الساحل الشرقي، التل الشرقي، التل الغربي، الهضاب العليا الشرقية، الهضاب العليا الغربية، الجنوب الشرقي، الجنوب الشرقي الكبير، الجنوب الكبير، والجنوب الغربي". هذه المناطق تشمل 12 ولاية هي: تمنراست، أدرار، تندوف، بشار، تلمسان، نعامة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، الواد، ورقلة، وإليزي، وتضم 58 بلدية بمساحة تساوي 910154 كم²، أي 38.2 % من مساحة

الجزائر. وبحسب التعداد العام للسكان عام 2017، بلغ عدد السكان حوالي 920000 نسمة بكثافة سكانية متوسطة تقدر بنسمة واحدة لكل كيلومتر مربع². ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الأرقام تقريبية، حيث قُدرت المساحة عام 2018 بـ 928720 كم² من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في تقرير تحت عنوان الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، مما يمثل 39 % من المساحة الكلية للوطن.¹⁰ إن أحد الجوانب البارزة للتفاوت في المساحات هو "ضعف وميوعة الحدود، حيث تكون المساحة الجغرافية كبيرة بينما لا تتجاوز الكثافة السكانية شخصين فقط في كل كيلومتر مربع. هذا يؤدي إلى تكاليف مرتفعة للتهيئة، مما يؤثر سلباً على واقع حوكمة المناطق الحدودية. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون هذه المناطق صحراوية، حيث أن حوالي 93% من المساحة الحدودية تقع في المناطق الجنوبية للجزائر، وتغطي مساحة تقدر بـ 849036 كم²، مع عدد سكان يصل إلى 301440 نسمة. وهذا يعادل حوالي 33% من سكان حدود البلاد.¹¹، وهذا يعني أنه يجب أن تأخذ أي خطة تنمية لتلك المناطق في الحسبان طبيعة الجغرافيا، بالإضافة إلى تحديد الأنشطة التي يمكن تطويرها بناءً على الجغرافيا الخاصة بتلك المناطق الحدودية، فضلاً عن أهمية التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

2.1. التفاوت من حيث إمكاناتهم الاقتصادية: من المهم أن نذكر في هذا السياق أنه بسبب الطبيعة الصحراوية وقلة الكثافة السكانية في معظم المناطق الحدودية بالجزائر، فإن ذلك يقلل من الفرص الاستثمارية المتاحة في هذه المناطق. كما أن القيام بدراسة شاملة للمنطقة الحدودية، بما في ذلك احتياجاتها ومواردها، يعد خطوة أولى حاسمة قبل بدء أي تخطيط أو تطوير لتحفيز الأنشطة الاقتصادية وزيادة الإنتاج المحلي. وضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير تلك المناطق الحدودية تم تصنيفها وتقسيمها بناءً على خصائصها الجغرافية. حيث قد أظهرت الأبحاث التي أجرتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية أن المناطق الحدودية الساحلية والتلية تحتوي على مزيد من المرافق والبنية التحتية مقارنة بالمناطق الأخرى مثل المناطق الحدودية الجبلية والمناطق الحدودية في الهضاب العليا وأيضاً المناطق الحدودية في الجنوب خاصة من حيث الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية في الولايات الحدودية.

توجد في المناطق الحدودية الجزائرية موارد طبيعية هامة للغاية، حيث تحتوي تبسة على مناجم الفوسفات، وتمنراست تحتوي على احتياطات من الذهب واليورانيوم. بالإضافة إلى ذلك، توجد في تندوف احتياطات كبيرة من الحديد. أما في إليزي وورقلة فهناك الغاز والبترو. كما تشمل المناطق الحدودية ولايتين ساحليتين، وهما تلمسان والطارف، التي تحتوي على محمية غابية. بالإضافة إلى ذلك، يتميز كل من ولايتي الوادي وأدرار بالزراعة الواسعة وتوفر المياه.

وفيما يخص البنية التحتية في الولايات الحدودية فتنشر عبر المناطق الحدودية شبكة من الطرق تقارب 30203 كلم (44.63%) منها طرق وطنية 39.52% طرق بلدية و 15.85% من الطرق الولائية، وتتنوع عبر الولايات الحدودية كالآتي:

-الولايات التي تتجاوز فيها نسبة الطرق الوطنية 50% هي ورقلة اليزي، تمنراست أدرار، تندوف وبشار وهي مناطق صحراوية تم ربطها بالطرق الوطنية لربطها بباقي ولايات الوطن.

-الولايات التي تفوق نسبة الطرق البلدية بها 50% تمثلها تلمسان، النعامة، تبسة، سوق أهراس، والطارف وهي ولايات تعرف تضاريس معقدة وعدد البلديات المشرف عليها مرتفع مما يتطلب ربطها لأجل فك العزلة وتحقيق مشاريع التنمية المحلية¹².

الجدول رقم 01: الطرق والمطارات في الولايات الحدودية الجزائرية (كلم)

الولاية	الطرق الوطنية كم	الطرق الولائية/ كم	الطرق البلدية كم	المطارات	الموانئ
الطارف	297	294	968	0	1
سوق أهراس	509	390	1126	0	
تبسة	564	391	1840	1	0
الوادي	686	249	721	1	
ورقلة	1484	360	209	3	
إليزي	2206	1283	37	3	
تمنراست	2578	764	5313	3	
تلمسان	765	1189	2134	1	3
النعامة	648	385	1664		
بشار	1214	395	602	1	
تندوف	1195	152	125	1	
أدرار	2636	480	726	3	

المصدر : من إنجاز الباحث بالاعتماد على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية على

الموقع <https://interieur.gov.dz/Monographie>

من خلال الجدول، يتضح أن هناك نقص في تغطية المناطق الجنوبية، بسبب مساحتها الكبيرة. تسجل ولاية تمنراست أطول شبكة من الطرق، ومع ذلك، تبقى التغطية الفعلية غير كافية بالنظر إلى المساحة الشاسعة للولاية. بالمقابل تحتل ولايات الشمال موقعا أفضل من ناحية شبكة الطرق. ورغم أن شبكة الطرق في الجنوب تمتد بشكل واسع إلا أنها لا تكفي لكسر العزلة. علاوة على ذلك تسهم نوعية هذه الطرق في زيادة حوادث المرور خاصة في الظروف القاسية مثل الزوايا الرملية¹³. تعتبر المطارات من العناصر الأساسية الهامة لكن وجودها يختلف من منطقة إلى أخرى. بالرغم من أن معظم المناطق الحدودية بها مطارات لتقليل العزلة، إلا أنها

تواجه تحديات في جذب الاستثمارات يعود ذلك إلى العدد القليل من السكان وتركيزهم في الواحات والأماكن التي توفر مقومات الحياة.

3.1. التفاوتات البشرية بين المناطق الحدودية:

تشغل الجزائر مساحة جغرافية تمتد على حدود برية تقارب 6343 كلم مما يتيح لها التواصل المباشر مع جيرانها المغاربة والأفارقة عبر الولايات الحدودية، والتي تمثل نقاط ارتباط هامة تعكس خصوصيات تلك المناطق وبذلك، يظهر الفارق في التنمية بين هذه المناطق الحدودية من خلال اختلاف مستويات التطور، بالإضافة إلى وجود اقتصاد غير رسمي يعيق قدرات هذه المناطق على النمو. كما أن قلة عدد السكان وتجمعهم في الواحات والمناطق التي توفر ظروف الحياة إلى جانب ضعف في نظم الإنتاج المستدام وسلاسل التوريد والبنية التحتية تجعل هذه المناطق أقل جاذبية للاستثمار. كل هذه العوامل وغيرها توضح وجود تفاوت كبير بين المناطق الحدودية من حيث الجوانب المكانية والبشرية¹⁴.

عموماً، نلاحظ أن الولايات خصوصاً الجنوبية تمتاز بمساحات واسعة تضم عدد قليل من السكان. في عام 2020 كانت الكثافة السكانية المتوسطة في الجزائر تزيد عن 16.7% ومع ذلك في الولايات الحدودية تقدر الكثافة بحوالي شخصين لكل كيلومتر مربع مما يعني أن هذه المناطق تتميز بكبر المساحة وعدم تواجد سكان كثيرين مقارنة بالمناطق الأخرى وخاصة الشمالية منها.

2. استراتيجية الجزائر في إطار تنمية مناطقها الحدودية:

على مر تاريخ استقلالها، كانت الجزائر ملتزمة بضبط حدودها وتحقيق التنمية من خلال اتباع استراتيجيات خاصة بالتنمية الاقتصادية الحدودية وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع الثنائية عبر الحدود على شكل اتفاقات ومذكرات تفاهم ولجان مشتركة. من أبرز هذه المشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا التي تشمل الطريق العابرة للصحراء وأنابيب الغاز والألياف البصرية. حالياً، تندرج جهود الجزائر في تطوير المناطق الحدودية تحت إطار القانون رقم 10-02 (القانون رقم 10-02، 2010) المتعلق بالمخطط الوطني للتهيئة المستدامة للإقليم الذي يتعلق بالمخطط الوطني للتنمية مستدامة، وقد تناول بشكل موسع جميع التوجهات المستقبلية للبلاد حتى عام 2030. يجب أن تأخذ السياسات الاقتصادية العمومية في اعتبارها الخصائص المحلية لكل منطقة، خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير، وكذلك في المناطق الحدودية والمناطق الجبلية عند تنفيذ البرامج والسياسات التنموية¹⁵.

تسعى الجزائر بجد لإطلاق برنامج خاص لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، حيث يعمل على تعزيز مستوى معيشة المواطنين من خلال مجالات اجتماعية مثل الصحة والتعليم والطاقة والتشغيل، بالإضافة إلى تأمين مياه الشرب النظيفة. كل ذلك سيؤدي إلى تحسين الحركة التنموية وزيادة جاذبية هذه المناطق، باعتبارها المرحلة الأولى من خطة العمل، لتصبح مراكز تنموية واقتصادية ومناطق دفاعية نشطة لمواجهة التهديدات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة. يجب أن نعتبر كل جزء من أراضي الوطن، بما في ذلك المناطق الحدودية، جزءاً

مهماً من تراثنا الوطني، وعلينا الاعتراف بحق كل منطقة في التنمية والازدهار. يتم ذلك ضمن استراتيجية شاملة تتماشى مع القانون 10-02، مما يساهم في تحسين الأوضاع الأمنية وحماية هذه المناطق من التطرف والاستقطاب، الذي قد تتعرض له على يد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن التعقيد الكبير للمشكلة يرجع إلى أن الحدود غالباً ما تكون مكاناً يجذب اللاجئين والمهاجرين الذين يسعون لتحسين ظروف حياتهم.¹⁶

من اللافت للنظر أن الحدود الجزائرية تمثل فرصاً كبيرة للتعاون. خصوصاً أن المناطق المحاذية تتشارك في العديد من الصفات ولديها بيئة ملائمة تدعم إقامة مشاريع مشتركة تعود بالنفع على الجانبين. ومع ذلك، يلاحظ تأخر كبير في تفعيل هذا التعاون باستثناء التعاون الأمني. على الرغم من وجود لجنة مختلطة تعنى بالمسائل الحدودية تجمع قادة من الدول المجاورة يبدو أن أنشطتها تركز بشكل أكبر على القضايا الأمنية بشكل خاص. فالتعاون في حماية الحدود من التهديدات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي يحظى باهتمام كبير مقارنة بالمجالات الأخرى وعلى رأسها التعاون في المجالات التنموية.¹⁷

حيث تعمل الجزائر جاهدة للتأسيس البرنامج خاص لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن على مستويات الحياة الاجتماعية من قبيل الصحة، التعليم الطاقة والتشغيل وتوفير المياه الصالحة للشرب وتسعى الجزائر إلى تنمية مناطقها الحدودية من خلال مايلي:

1.2- تطوير مشاريع البنية التحتية في المناطق الحدودية:

تعتبر هذه المشاريع من أهم عناصر جذب الاستثمارات وما يصاحبها من تهيئة تركز السكان في تلك المناطق وبالتالي إمكانية تنميتها وتطويرها خاصة في ظل الإمكانيات غير المستغلة في الولايات الحدودية الجزائرية، وقد سطرت السياسة الوطنية في ميدان التهيئة العمرانية لأفاق 2030 برنامجاً وطنياً يأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية التي صنفت في السابق على أنها مناطق حساسة يجب النهوض بها، وضمن هذا المخطط ثم تصنيفها في 08 مناطق حدودية كل منطقة تمثل وحدة متجانسة محلياً ومتكاملة مع مجالات دول مجاورة.

وبالنظر إلى المعابر الحدودية التي تمثل أهم مناطق الاتصال مع بلدان الجوار فإن مشروع الطريق السيار العابر للصحراء يعتبر من أهم مشاريع التكامل الإقليمي، حيث سيكون الطريق وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر، ومن الناحية التاريخية يعتبر الطريق العابر للصحراء أول مشروع إفريقي من نوعه. يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرق على مستوى القارة والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة ويربط بين ستة بلدان في الجزائر، تونس، مالي، النيجر، نشاد ونيجيريا، ويساهم في زيادة المبادلات التجارية بين هذه البلدان، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، بفك العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية

والثقافية بين الشعوب ويمتد الطريق على الـ 9000 كلم ويسعى أساسا إلى تسهيل المبادلات بين البلدان المار بها هذا الطريق، فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية طوله في الجزائر 2360 كلم، وكلف هذه الأخيرة بين عامي 2005 و 2014 حوالي 3 مليار دولار يمر الطريق بعدد من الولايات الحدودية أهمها ولاية تمنراست التي يمر فيها بمناطق عين قرام، تيمياوين، سيلات، تمنراست وعين صالح بالإضافة الى كل من ورقلة، الوادي، كما أنه يمر بولايات غرداية، الأغواط الجلفة، المدية، البليدة وصولا الجزائر العاصمة مع إمكانية ربطه بميناء ولاية جيجل (آخرون).

بالإضافة إلى هذا الطريق نجد الطريق السيار للهضاب العليا على طول 1020 كلم من تبسة إلى تلمسان، والطريق السيار شرق غرب على طول 1216 كلم والرابط بين عنابة وتلمسان، كل هذه المشاريع الهدف منها ربط مناطق الجزائر وتسهيل حركة المرور بين الولايات وبين البلدان المغاربية والإفريقية فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني في إطار تعزيز التعاون المغربي، قررت الجزائر وموريتانيا لأول مرة إنشاء معبر حدودي بينهما للرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، وأعلن عن ذلك القرار في الدورة الـ 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية - الموريتانية، التي انعقدت نهاية ديسمبر من سنة 2017، وقد أعلن عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي متبادل بين المطار الدولي بالعاصمة نواكشوط ومطار مدينة تندوف الجزائرية.

2.2- العمل على تنمية الروح الوطنية لدى سكان المنطقة

إن سكان المناطق الحدودية هم أكثر المتأثرين بأن تحركات أو نشاطات أو إجراءات بين الحدود. وبمعرفتهم لذلك وتوفير المناخ المناسب للعيش في تلك المناطق والاستجابة لمطالب سكانها وتطويرها بشكل عام يعتبر كحاجز وسد منيع أمام انتقال الأزمات، وغياب ذلك يولد العكس، فانعدام مظاهر التنمية يشجع سكان المناطق على التعامل في الأنشطة المشبوهة وأهمها التهريب. وفي إطار ذلك تحاول الجزائر من خلال مختلفة السياسات لتطوير هذه المناطق بالإضافة إلى التركيز على شباب أهل المنطقة الصحراء الجزائرية عبر فتح المجال لتجنيد عسكريا للشباب الذي له دور كبير في تحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة ودراية بما فيه الاتجاه نحو الاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الرواق الجنوبي للجزائر بالاعتماد على أبناء المنطقة.

أيضا يجب الإشارة إلى وجوب تعزيز مكونات الهوية الوطنية، إذ يجب التوجه نحو التطبيق الفعلي لتعاليم الإسلام باعتباره دين الدولة، وتعزيز مكونات اللغة العربية كلغة وطنية رسمية، أيضا الترقية النشطة لكتابة التاريخ وتلقينه للأجيال الصاعدة وتعليمه، أيضا تأييد رفض المجتمع لأي مشروع يستهدف المساس بوحدة البلاد، وأخيرا قيام الحكومة بتعزيز أواصر العلاقة بين الجزائر ومواطنيها المقيمين في الخارج بما يساهم في تجنيد مساهمتهم في التنمية الوطنية.

3.2- تعزيز أمن الحدود:

تعمل الجزائر على تعزيز أمن حدودها نظراً لعدة أسباب فقد تم إغلاق الحدود الجزائرية المغربية منذ عام 1994 بسبب الصراعات السياسية، وبسبب ثورات الربيع العربي تم غلق الحدود مؤقتاً مع العديد من دول الجوار أهمها مع ليبيا في ديسمبر 2012 مالي في جانفي 2013 وتونس في أوت 2013 (والتي تم فتحها بعد ذلك) هذا بالإضافة إلى تعزيز التواجد الأمني في المناطق الحدودية وتعزيز أجهزة المراقبة، وهذا بغرض الحد من الأنشطة المشبوهة الممارسة عبر الحدود وأهمها جرائم التهريب. كما قام الجيش الجزائري وبالاكتفاء على حرس الحدود بالعمل على فرض تأمين كامل لحدود البلاد وحمايتها من تسلل الإرهابيين، وتميرير السلاح وكل ماله علاقة بالإرهاب في ظل الارتباطات العالمية للمجموعات الإرهابية العابرة للحدود خاصة على الشريط الحدودي الليبي، المالي والنيجر، وفي هذا الشأن أيضا كان من بين أهداف مخطط عمل الحكومة المعلن عنه سبتمبر 2017 من الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها ووحدةها ومن بين عناصر هذا الأمن الحفاظ على اليقظة إلى الحدود للوقاية من أي تهديد قادم من بؤر عدم الاستقرار في بلدان الجوار.

4.2- تمويل التنمية بواسطة الصناديق الخاصة:

تعتبر هذه الصناديق من سمات الاقتصاد الجزائري وبالتحديد تنفيذ النفقات العمومية، وفي الفقرة التي تلت ارتفاع أسعار المحروقات بداية من 2001 وإلى غاية منتصف 2014 توسعت الجزائر في فتح هذا النوع من الصناديق بغية تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وكانت برامج الاستثمار العمومي من أهم الصناديق التي فتحت لهذا الغرض والتي هدفت إلى تطوير كل الولايات الجزائرية مع التركيز على المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها المناطق والتي تجعلها فرضا استثمارية بامتياز، وبالإضافة إلى هذه البرامج نجد بعض الصناديق الأخرى التي أنشأت لتحقيق نفس الأهداف وهي:

- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية يحمل هذا الصندوق الرقم 302-124 وأنشأ سنة 2006، يعمل أساسا على تحويل نشاطات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صندوق تعويض تكاليف النقل: يحمل الرقم 302-041 الذي أنشأ 1997 ويهدف إلى تغطية التكاليف الاستثنائية المرتبطة بمصاريف النقل لتمويل مناطق الجنوب بالمواد ذات الإستهلاك الواسع.

- الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب: يحمل رقم 302-089 أنشأ سنة 1998 وخضع للعديد من التعديلات، يعمل على تمويل عمليات تطوير مناطق الجنوب على أن تتمح الأولوية للمشاريع الهيكلية بالإضافة في التمويل المؤقت للبرنامج الخاص بتطوير ولايات الجنوب. هذا الصندوق يقوم أيضا بتمويل تخفيض فاتورة الكهرباء بالنسبة للأسر والمؤسسات في ولايات الجنوب.

بالإضافة إلى هذه الصناديق نجد الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا الذي تم إعادة بعثه في قانون المالية لسنة 2018 والتي تهدف في مجملها إلى تطوير وتنمية هذه المناطق بشكل خاص لأنها فعلا تعتبر مفتاحا للتنمية في حال استغلالها بشكل فعال.

5.2-الإعفاءات الجبائية :

يستفيد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين والممارسين لأنشطة في ولايات إيزي، أدرار وتمنراست من تخفيض مقدّر بـ 50 % من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات. كما تستفيد أغلب المناطق الحدودية من المزايا المتعلقة بالنظام الاستثنائي وذلك في مرحلتي الانجاز والاستغلال، حيث تستفيد العديد من المشاريع الاستثمارية من تخفيضات وإعفاءات الهدف الرئيسي منها هو تشجيع العمل في هذه المناطق لتطويرها صناعيا مما يساعد على تحقيق التنمية فيها.

6.2-تعويض المنطقة الجغرافية :

ويقصد بها كذلك منحة المنطقة، والتي تستفيد منها 22 ولاية (بنسب متفاوتة من ولاية لأخرى)، هذه المنح التي حددها المرسومين 82-183 و 95-300، والتي تمثل نسبا متفاوتة من الأجر القاعدي والتي يستفيد منها الموظفون والعاملون في بعض المناطق المرغوب تميمتها وأهمها ولايات الهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير والتي تمثل نسبة كبيرة من الولايات الحدودية الجزائرية، وتعتبر هذه المنح كامتيازات لجذب اليد العاملة المؤهلة لتحقيق نوع من التوازن بين الولايات الشمالية والجنوبية.

7.2-المحاربة الصارمة للاتجار بالمخدرات :

والذي يتكالب على بلادنا من بلدان الجوار وبالأخص المغرب، وحسب مخطط عمل الحكومة المعلن عنه في سبتمبر 2017 سوف تكون هذه المحاربة مدعومة بالتماس أشد العقوبات ضد مروجي المخدرات الذين يقومون بتلغيم مجتمعنا ولاسيما الشباب منه. وقد تعززت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية مؤخرا بعدة برامج وإجراءات أهمها

-إحداث 10 ولايات منتدبة جنوبية في إطار استراتيجية تهيئة الإقليم المسطرة وتنمية المناطق الحدودية قبل 2019 ثم بعدها تم انشاء 44 مقاطعة إدارية جديدة في الهضاب العليا، وترقية 10 ولايات منتدبة بالجنوب إلى ولايات جديدة ليصبح عدد الولايات في الجزائر 58 ولاية سنة 2021

- توجيه 1500 مشروع سياحي للولايات الحدودية منها 200 مشروع في طور الإنجاز بطاقة استعاب تصل إلى 45 ألف سرير وبقية استثمار تبلغ 14 مليار دينار لخلق أقطاب سياحية.

- مصادقة الجزائر على اتفاقية منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية لتكون عملية فعليا في جانفي 2021

- مراجعة آليات الدعم المالي للصندوق الخاص لترقية الصادرات قصد إضافة النقل ضمن قائمة النشاطات التي تستفيد من هذا الصندوق لتعويض مصاريف النقل البري للسلع المصدرة عن طريق الولايات الحدودية.

- مراجعة النظام التشريعي المنظم لعمليات التجارة بالمقايضة لتوسيع قائمة السلع المعنية وتكييفها بشكل يراعي احتياجات وخصوصيات كل ولاية.

- دراسة استغلال منجم الحديد بغار جبيلات بتندوف والتي انتهت بمذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية للحديد والصلب وائتلاف لشركات صينية في 30 مارس 2021

- مشروع تثمين الفوسفات بمنطقة بئر العائر (تبسة) والذي سيقتراف مع انجاز عدة أقطاب صناعية ومشاريع أخرى من بينها منشآت النقل عبر السكك الحديدية وقواعد الحياة ومشاريع المعالجة الأولية للفوسفات وتحويله الكيميائي والصناعي قصد إنتاج عدة أنواع من الأسمدة.
- إعداد برامج هامة في المرحلة (2018-2028) تخص أشغال المنشآت الجيولوجية والخرائط الجيولوجية وعمليات البحث الجيولوجي والمنجمي، حيث تم رصد حوالي 10 ملايين دج لتمويلها، وذلك لاكتشاف وتحضير مكامن منجمية قابلة للاستغلال تقنيا واقتصاديا.
- مشروع عصرنة وتطوير أساليب استغلال مناجم حديد الوزنة وبوخضرة (تبسة) بغية مضاعفة انتاجها بثلاث مرات¹⁸.

بالرغم من قيام الجزائر بالعديد من الإجراءات بغية تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى تفعيل لتحقيق المطلوب، ولهذا يتوجب على الجزائر العمل على تعزيز السياسات القائمة لتنمية هذه المناطق الحدودية ليس فقط لتنويع اقتصادها، ولكن أيضا لحماية أمنها القومي بصفة عامة، كما يتوجب الاستغلال الجيد لنقاط القوة في هذه المناطق والتركيز على معالجة نقاط الضعف. وبحكم اعتبار تنمية وترقية المناطق الحدودية هدف استراتيجي سيسمح للجزائر بالتقدم خطوات كبيرة إذا ما تحقق، إلا أن فعالية استراتيجية تنمية وترقية تلك المناطق تبقى مرهونة بثلاثة شروط أساسية وهي:

- وضع رؤية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم لتنمية تلك المناطق
- وضع جدول زمني مضبوط لمراحل استراتيجية التنمية
- اعتماد المنهج التشاركي

كما أن الجزائر تعتبر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى امتلاكها ثروات طبيعية ومنجمية وشمسية وطاقوية، وهذا ما يستدعي استغلال كل هذه الإمكانيات المتاحة بكافة أشكالها، وتسخيرها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التطوير والتنمية في المناطق الحدودية، من خلال إدراج شقين هامين ضمن استراتيجية تنمية المناطق الحدودية، الأول يتضمن إجراءات استعجالية لتحسين الظروف المعيشية للسكان بتلك المناطق، والشق الثاني يتضمن تدابير وبرامج خاصة تهدف إلى التأهيل الاقتصادي والاجتماعي المستدام للأقاليم الحدودية حسب خصوصيات كل منطقة.

3. البرامج التنموية في المناطق الحدودية الجزائرية:

تسعى الجزائر إلى إنشاء خطة تنموية تهدف إلى رفع مستوى طموحات سكان المناطق الحدودية وتحسين ظروف حياتهم والتقليل من خطر تحولهم إلى أهداف سهلة لشبكات التطرف والجريمة العابرة للحدود. وقد تم تعزيز هذه السياسة من خلال إطار مؤسسي يتضمن "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010". كما أن اهتمام الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" بما سمي بمناطق الظل في الجزائر واعتبار تنميتها وترقيتها من الأولويات. تعمل الجزائر بجد على تأسيس برنامج يسعى إلى

تحسين الجوانب الاجتماعية للحياة، عبر تبني استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التوازن والجاذبية والإنصاف الإقليمي، وذلك بغرض تحقيق تنمية شاملة في المناطق الحدودية لديها. ويركز البرنامج المحدد ضمن هذا المخطط على تنمية المناطق الحدودية من خلال تحقيق ستة محاور على النحو التالي:

1.3. تسوية وإنصاف الأقاليم:

عملت الدولة على تحقيق العدالة والإنصاف في المناطق المختلفة من خلال إعادة تنظيم توزيع المناطق الحدودية. تم منح هذه المناطق فرصًا متساوية لتصبح ولايات حدودية تتمتع باستقلال إداري بدلاً من كونها جزءاً من ولايات أخرى. تجلّى هذا الهدف في القانون رقم 20-01، الذي قام بتقسيم الولايات الجزائرية إلى 58 ولاية بعد أن كانت 48 تأتي هذه الخطوة في إطار ما يعرف بالتخصيص التنموي Personnalization of Development للولايات الجديدة بوجه عام، وللمناطق الحدودية على وجه الخصوص¹⁹. ويعتمد الإنصاف الإقليمي على النقاط التالية:

تعزيز الاستخدام المتساوي لمصادر المياه والطاقة يشمل حفر الآبار العميقة لتحسين الحصول إلى مياه الشرب والتنمية الزراعية. إضافة إلى ذلك، يجب إعادة تأهيل وتوسيع الشبكات الخاصة بالمياه الصالحة للشرب وتنظيف أنظمة الصرف الصحي. من المهم أيضاً القيام بدراسات حول هيدرولوجيا المياه بهدف إدارة الموارد المائية والجوفية عبر الحدود بشكل مستدام. وكذلك، ينبغي تنمية الطاقات المتجددة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالطاقة مثل إنشاء مراكز ونقاط لتوفير الألواح الشمسية لحماية الاستهلاك اليومي والإنارة وتحسين التزويد بالغاز الطبيعي. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الفرص المتساوية للإسكان والصحة من خلال عرض سكن يلبي احتياجات السكان في المناطق الحدودية مع تقديم رعاية طبية متخصصة وتجهيز المرافق ودمج تكنولوجيات جديدة مثل الطب عن بعد. وكذلك تحسين الوصول إلى التعليم والتربية عبر بناء مرافق جديدة وتوفير الكوادر التعليمية خاصة في اللغات الأجنبية، ودعم المهن المرتبطة بتربية المواشي والطاقة المتجددة والفلاحة وتسيير المراعي²⁰.

2.3. الربط المناطقي والتوزيع السكاني:

يُعتبر الربط بين المناطق أمراً أساسياً لتنمية متوازنة، ويُساعد في تحسين البنية التحتية للنقل والمواصلات بين المناطق المختلفة. تسعى الجزائر لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير وتحديث شبكة الطرق والسكة الحديدية. تُوجه الجهود نحو تنفيذ وتطوير المحاور الهيكلية والمندمجة مثل الطريق الذي يمر عبر الصحراء وفروعه الثلاثة: المالي والنيجيري والتونسي، بجانب الطرق الوطنية تشمل الرؤية أيضاً إنشاء طرق جديدة ومشاريع سكك حديدية مثل المسار الذي ينطلق من غرداية نحو الجنوب ويتجه إلى المنيعه، تميمون، أدرار، بني عباس، وبشار، بالإضافة إلى مسار آخر يمتد من بشار إلى تندوف عين صالح رقان وبرج باجي مختار . كذلك، يوجد مسار يصل بين الوادي والطالب العربي ليرتبط بولايات توزر وقفصة في تونس²¹.

كما يعتمد تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية على عنصر مهم، وهو تحسين وإنشاء مراكز جديدة على طول الشريط الحدودي. تسعى هذه المبادرة إلى تحسين المستوى الحضري للمناطق الحدودية الجنوبية لتكون بمستوى المدن الكبيرة. يتم ذلك من خلال توفير خدمات جوارية مثل الأماكن والمساحات الخضراء المخصصة للترفيه، إضافة إلى التهيئة الحضرية للتجمعات السكانية²².

3.3. دعم الاستثمار والنشاط عبر الحدودي:

- يعتبر دعم النشاط الاستثماري والتبادل عبر الحدود من العوامل الأساسية التي تهدف إلى خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد في المناطق الحدودية. يتم ذلك من خلال :
- توقيع اتفاقيات ثنائية تجمع بين رؤساء الولايات الحدودية والولاية، والمعروفة باسم "اللجان الثنائية الحدودية"، لإدارة التنمية عبر الحدود وإجراء دراسات مشتركة لتحسين المناطق الحدودية، بالإضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية بشكل مشترك ومكافحة المخاطر .
 - إنشاء مراكز جديدة وتطويرها بالمرافق اللازمة، وتجهيز مساحات للتبادل وتعزيز الأسواق والصفقات عبر الحدود، وتعزيز فكرة المناطق الخاصة بالتجارة الحرة. Trade Free Zones .
 - إشراك الجهات المحلية مثل المواطنين والأعيان والمجتمع المدني في تشكيل مجالس استشارية محلية.
 - توفير حوافز للاستثمار ودعم المستثمرين، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات لهم من خلال منصة رقمية تسهل الإجراءات الإدارية²³.

كذلك فإن فتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا في فبراير 2024، الذي يعد أول معبر رسمي بين الدولتين يهدف إلى زيادة حجم التجارة وتعزيز حركة النقل بينهما، حيث سيساعد هذا المعبر في تسريع وتيرة التنمية بين البلدين²⁴.

4.3- إدماج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا رئيسيا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وفق رؤية 2030، حيث يسعى إلى جعل السياحة قطاعا استراتيجيا يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني²⁵. يهدف هذا المخطط إلى دمج المناطق الحدودية في مسارات الاستقطاب السياحي وتعزيز التعاون مع دول الجوار، وتحديث البنية التحتية في تلك المناطق. في هذا السياق أبرمت الجزائر عدداً من الاتفاقيات مع جيرانها مثل الاتفاق مع تونس لتشجيع الاستثمارات السياحية وإعداد برامج ترويجية مشتركة. كما فتحت الجزائر مع موريتانيا أول معبر حدودي لدعم التبادل التجاري وتنقل الأشخاص. بالإضافة إلى هذه الجهود تم تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في السياحة في هذه المناطق. كل هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتقوية استقرار المجتمعات الحدودية وتحويلها إلى مناطق جذب سياحي تساهم في التنمية المستدامة²⁶.

5.3. توظيف تكنولوجيا المعلومات في تنمية المناطق الحدودية:

في إطار جهود الجزائر للحد من عزلة المناطق القريبة من الحدود وتعزيز تنميتها للحد من التهميش الذي تواجهه اتبعت الحكومة عدة استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف. من أبرز هذه الاستراتيجيات هو تمكين سكان هذه المناطق من الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المشاريع المهمة ربط الحدود الجزائرية الموريتانية بشبكة الألياف البصرية تحت اسم النقطة الكيلومترية 75 على الحدود بين البلدين. وتأتي هذه الخطوة بعد تأمين ولاية تندوف عبر وصلة جديدة تم إنجازها في فترة وجيزة، وتمتد على مسافة تزيد عن 1100 كلم تربط بين أدرار وتندوف بمنطقة شناشن. ساعد هذا المشروع في ربط تسع مناطق نائية في ولاية تندوف بشبكة الألياف البصرية مما أدى إلى تقليل عزلة هذه المناطق وتعزيز قدرتها على التواصل الرقمي. من المهم الإشارة إلى أن هذا المركز سيكون نقطة وصول لشبكة الإنترنت نحو الدول الإفريقية المجاورة، مما يفتح فرصاً جديدة للتعاون الرقمي ويعزز التواصل الإقليمي بالإضافة إلى دعم جهود التنمية المستدامة في المناطق القريبة من الحدود²⁷.

6.3. دعم عامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات الحدودية:

تسعى الجزائر لتعزيز وجودها الأمني في المناطق الحدودية وتحسين أنظمة المراقبة، بهدف تقليل الأنشطة غير القانونية ومحاربة الاقتصاد الموازي. يأتي هذا ضمن استراتيجيات أمنية متعددة الأطراف ومتوافقة مع العصر الحديث ووسائل الإعلام والتقنيات المتطورة، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إدارة أمن الحدود أمراً ضرورياً لما تقدمه من دعم شامل في مجال الأمن. تعتمد الجزائر على تقنيات حديثة مثل نظام تحديد المواقع (GPS) لرسم الحدود والمناطق المجاورة. كما تتابع توزيع السكان والهياكل العمرانية على الحدود، وتخطط للطرق التي تصل بين المناطق. بالإضافة إلى ذلك تستخدم أنظمة الحدود الذكية وأنظمة الطائرات بدون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأبراج مراقبة بالفيديو عن بُعد، لتعزيز عمل وحدات حماية الحدود في مواجهة الجرائم المنظمة وخصوصاً التهريب بشكل مرن واحترافية عالية²⁸.

4. رهانات تنمية القطاعات في المناطق الحدودية:

كانت المناطق الحدودية قد عانت من ضعف في التنمية مقارنة مع باقي المناطق الأخرى في البلاد، مما أدى إلى وجود تفاوت واضح نتيجة توجيه العدد الأكبر من المشاريع التنموية إلى أماكن أخرى. هذا الأمر أثر سلباً على تلك المناطق وجعلها تعيش في أجواء من التوتر وعدم الاستقرار. لذلك، تطلب من الجزائر إقامة علاقات تعاون مع الدول المجاورة ولا سيما تونس تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات واللقاءات تهدف إلى تلبية أكبر عدد من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لسكان تلك المناطق الحدودية²⁹.

وبناءً على نتائج الاجتماع الأول للجنة الثنائية الخاصة بترقية وتنمية المناطق الحدودية الجزائرية-التونسية، تم وضع خطة عمل تتضمن محاور دقيقة ومشاريع حقيقية تتماشى مع الأولويات الحالية. تشمل هذه المشاريع تأسيس نظام مشترك للوقاية والانداز المبكر، بالإضافة إلى التدخل للحد من حرائق الغابات. كما تسعى هذه المبادرات إلى تسريع إنجاز دراسة تهدف إلى تطوير التجارة والاقتصاد عبر الحدود بين ولايتي

الطارف وجندوبة في إطار برنامج الأفتياس .

أيضاً، تشمل الخطة دراسة مشروع لإنشاء شركة مشتركة تونسية - جزائرية للمعارض التي ستقوم بتنظيم عدد من المعارض سنوياً في الولايات الحدودية، مما سيساهم في تعزيز الحركة التجارية على طول الحدود فضلاً عن العمل على تحسين سلاسل القيمة في مجالات النباتات الطبية والعطرية وزراعة التين الشوكي وزراعة الزيتون وإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والمشاريع المتعلقة بالحليب والخضار المعدة للتجفيف والتعبير. إضافة إلى ذلك، تم اقتراح إنشاء منطقة تبادل حر مشتركة في منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة. كما تم الاتفاق بموجب هذه الخطة على تكوين المتربصين الجزائريين في مجالات السياحة والفندقة والصيد البحري على مستوى المدرسة السياحية بعين الدراهم ومراكز التدريب بطبرقة. بالإضافة إلى ذلك، ستشمل الخطة تبادل الخبرات في مجالات التكوين بين ولايتي ورقلة وتطاوين، مع التركيز على الطاقة والبتترول من الجانب الجزائري والخدمات والتجارة والسياحة من الجانب التونسي.

في سياق إنهاء العزلة عن سكان المناطق الحدودية يضيف وزير الداخلية، اقترح واليا تبسة والقصرين إعداد دراسات من قبل لجان متخصصة بشأن إعادة استخدام خط النقل البري الذي يربط بين تبسة ومدينة القصرين، بالإضافة إلى "إحياء خط النقل الحديدي الذي يربط قسنطينة وحيدرة في تونس عبر تبسة. كما اتفق والي كل من سوق أهراس والكاف على دراسة فكرة إنشاء منطقة أنشطة اقتصادية مشتركة، خاصة وأن ولاية سوق أهراس تحتوي على منطقة أنشطة اقتصادية في مدينة سيدي فرج وهي حالياً في مراحلها النهائية على مساحة 50 هكتاراً وتشمل ستين تجزئة. وقد أوضح الوزير أن هذه النقاط مستوحاة من توجيهات رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون"، ورئيس جمهورية تونس "قيس سعيد" ودعا الولاية إلى العمل على تنفيذ خطة الطريق المحددة والمشروعات المدرجة فيها، بالإضافة إلى إزالة كافة العقبات التي تعيقها مع زيادة فرص التشاور المشترك لإيجاد التمويلات الضرورية. من جانبه، أكد وزير الداخلية التونسي أن حكومتي البلدين ستعاونا لتعزيز هذه المناطق الحدودية وجعلها أكثر جذباً للاستثمار مما يعود بالفائدة على مواطني كلا البلدين. وأكد أن نتائج هذا الاجتماع "مقنعة وتساعد في وضع خطط لدعم التعاون الإقليمي المشترك" بين الولايات الحدودية الجزائرية والتونسية.³⁰

دفعت التغيرات العالمية الحديثة الجماعات المحلية إلى الانفتاح على الخارج وذلك بهدف تحسين العمل الجماعي. ولذلك يجب على المنتخبين المحليين أن يعملوا على إقامة شراكات ليس فقط على المستوى المحلي ولكن أيضاً مع المستوى الخارجي. فالتوجه العالمي اليوم يعتمد على التعاون وتقاسم الأدوار مما يبرز أهمية التعاون غير المركزي في تعزيز التنمية المحلية. يظهر هذه النوع من التعاون بين الولايات الحدودية الجزائرية والدول المجاورة من خلال دعم المشاريع التنموية عبر تبادل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة. هذا يساهم في جذب المستثمرين وإبراز الإمكانات الاستثمارية للبلدين مما يزيد من أهمية هذا التعاون بين الجماعات المحلية الحدودية.³¹

سنقدم بعض الاقتراحات والحلول لتفعيل هذا النوع من التعاون، وهي كالتالي:

- تعزيز التعاون الخارجي بمشاركة السلطات المحلية والوطنية بالإضافة إلى الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين عبر الحدود، ودعمهم لجذب الاستثمار، خاصة في القطاعات التي يمكن أن تحقق نجاحاً في تلك المناطق وفقاً للخصائص الجغرافية والمكانية للمنطقة الحدودية المعنية.
- طرح استراتيجيات وخطط لتقديم مكافآت مالية للمستثمرين بهدف تعزيز الاقتصاد في المناطق الحدودية، مما سيكون له انعكاسات إيجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحسين معيشة الأفراد.
- تنمية اقتصاد متنوع من خلال استغلال الموارد المحلية، وضمان التسيير العقلاني والتشاوري للموارد المياه، (التربة، المراعي)؛
- ضمان الوصول إلى المعدات والخدمات مثل التعليم والتدريب، والرعاية الصحية، والطاقة، والصرف الصحي، والتغلب على مشكلة المسافات البعيدة عبر تحسين خدمات النقل وبنية الاتصال التحتية مثل المطارات والسكك الحديدية.
- تحقيق تطور حضري يتوافق مع مميزات المناطق الحدودية، وإنشاء نظام حوكمة تشاركي وشامل من خلال تعزيز التبادل وإدارة التدفقات عبر الحدود، خاصة مع النيجر ومالي وليبيا وتونس فيما يتعلق بالسلع والخدمات .
- التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية باعتباره يشكل رهانا رئيسي بهدف التفوق على النشاط الأحادي.
- محاربة الاقتصاد غير الشرعي الذي يتواجد عبر الحدود وتعزيز الموارد المحلية من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصناعات متوسطة³²

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن رغم جهود الحكومة الجزائرية في تهيئة المناطق الحدودية إلا أنه من غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع بهذه السرعة، بل من المرجح أن يستمر إهمال مثل هذه المناطق النائية في ظل ما تعانيه من وضع اقتصادي غير مستقر، وكما هو موضح في الأجزاء السابقة من هذه الورقة البحثية فإن هناك تنمية مكانية متفاوتة تلعب دورا مهما في تشكيل المناطق العابرة للحدود وأنه يمكن تكيفها كأداة تخطيط حقيقية عبر الحدود بتحديد أوجه القصور ومعالجتها، إلا أن امكانات التنمية تتأثر بمجموعة من التحديات الحدودية الجزائرية نماذج ناجحة للتنمية المستدامة إذا ما تمت معالجة التحديات القائمة وتعزيز الفرص المتاحة. وذلك من خلال سياسات مخططة بعناية، وتعاون إقليمي فعال، واستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

يمكن تلخيص التوصيات في النقاط التالية :

- ينبغي تكثيف الجهود لتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الدول المجاورة مثل تونس ومالي والنيجر، مع توسيع نطاق هذه الاتفاقيات لتشمل مجالات أخرى على غرار السياحة والطاقة المتجددة.
- التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يجب إنشاء مناطق صناعية صغيرة تناسب احتياجات وخصوصيات كل منطقة حدودية .

- ضرورة التركيز على الحفاظ على البيئة: يجب دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المشاريع المطروحة خاصة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة .
 - رقمنة الخدمات والدعم: يُفضل تطوير منصات رقمية لتسهيل وصول الشباب إلى المعلومات والمرافقة والمساعدة الإدارية .
 - إنشاء مناطق حرة وتبسيط الإجراءات: ينبغي إعادة النظر في سياسة التمويل المحلي وتأسيس مناطق حرة لتشجيع الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام.
 - تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين عبر مشاريع تنمية هامة تستهدف البنية التحتية الاجتماعية والخدمات الأساسية.
 - اعتماد مقاربة تكاملية تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمكانية والبيئية والأمنية في سياسات التنمية الحدودية، والانتقال من "النظرة التقليدية" للحدود كمصدر للتهديدات إلى "نظرة حديثة" ترى فيها فرصًا للتنمية والاندماج الإقليمي.
- الهوامش:**

- ¹ إيمان صحراوي، سهام حرفوش، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 9، عدد 5، 2020، ص237.
- ² رياض بن عربية، "مشكلة الحدود كمصدر لتهديد الأمن الوطني (الدول العربية نموذجاً)"، مجلة الدراسات القانونية ، مجلد 02 ، عدد01، 2016، ص04.
- ³ صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الاسكندرية : منشأة المعارف، 1995، ص297.
- ⁴ شامي دبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، د.ب.ن: رياض الرئيس للكتب والنشر، 1990، ص136.
- ⁵ علي محمد دياب، "مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد2، 2012، ص ص 457 458
- ⁶ جميلة علاق، رباب بولمشاور، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد4، العدد2، جويلية 2019، ص214.
- ⁷ مفتاح غزال، "تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة: الحدود الشرقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2019-2020، ص107.
- ⁸ عبد الهادي عباد ومنير رابحي، "تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي مقارنة من منظور الاقتصاد السياسي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 01 ، العدد 01، 2019 ، ص09.
- ⁹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، لمزيد أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.interieur.gov.dz> تاريخ الدخول: 2025/08/17 على الساعة 20:51.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص12.
- ¹¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تهيئة تنمية المناطق الحدودية وألوية وطنية 2020 ، مرجع سابق ذكره، ص09.

- ¹² سليم براقدي، "الواقع الاقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر"، *مجلة علوم وتكنولوجيا*، جامعة قسنطينة 1 ، العدد 41، جوان 2015 ، ص 32.
- ¹³ حميدة درايدي، "استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر: بين التحديات والمقومات"، *مجلة السياسة العامة*، المجلد 05، العدد الخاص 1، 2021، ص 335.
- ¹⁴ ليلي مداني، سلمى بورباح، تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر، *مجلة السياسة العالمية*، المجلد 05، العدد الخاص 1، 2021، ص 68.
- ¹⁵ C.N.E.S, 2016, p. 13
- ¹⁶ جميلة علاق، رباب بلمشوار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 215.
- ¹⁷ صالح زباني، "المناطق الحدودية الجزائرية التونسية بين جدلية المقاربة الأمنية والتنمية"، *المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية*، العدد 2، 2016، ص 43.
- ¹⁸ حميدة درايدي، "استراتيجية تنمية المناطق الحدودية في الجزائر: بين التحديات والمقومات"، **مرجع سابق ذكره**، ص ص 339-342.
- ¹⁹ سامي بن طالب، "إشكالية التنمية المحمية في المناطق الحدودية في الجزائر دراسة أصول المقاربة التكاملية ولاية الوادي نموذجاً"، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية، الجزائر ، 2023، ص 143.
- ²⁰ تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، المكونات الأساسية لمخطط العمل لتهيئة وتنمية المنطق الحدودية، الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية، راجع الموقع:
- <http://www.interieur.gov.dz/images/ANAAT.pdf>، تاريخ الاطلاع 2025/05/22
- ²¹ سامي بن طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.
- ²² تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، المكونات الأساسية لمخطط العمل لتهيئة وتنمية المنطق الحدودية، الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية ، **مرجع سبق ذكره**.
- ²³ سامي بن طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.
- ²⁴ عبد القادر شرابية، محمد سمير عياد، "مستقبل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية"، *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص 98.
- ²⁵ مريم سعدواي، "واقع التنمية السياحية المستدامة في المناطق الصحراوية الحدودية بالجزائر مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر"، *مجلة السياسة العالمية*، المجلد 05 ، العدد الخاص 2021، ص 250.
- ²⁶ جميلة علاق، رباب بلمشوار، "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية ومقدرات السياحة الوطنية"، **مرجع سابق ذكره**، ص 216.
- ²⁷ نوال قادة بن عبد الله ، " استراتيجية تنمية المناطق الحدودية الجزائرية لفك العزلة وتخفيف الأزمات"، *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 43.
- ²⁸ **المرجع نفسه**، ص 48.
- ²⁹ سليم طرابلسي، ياسين بوبكر، "دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية في المناطق الحدودية"، *مجلة الاقتصاد والقانون*، العدد 02، 2018، ص 51.
- ³⁰ ملتميديا الإذاعة الجزائرية، مراد: ورقة طريق تنمية المناطق الحدودية الجزائرية - التونسية تندرج في "صميم الأولويات الراهنة"، على الرابط: <https://news.radioalgerie.dz> تاريخ الدخول: 2025/05/24 على الساعة: 20:57

³¹ عبد الحميد مشري، عبد الفتاح سويد ، "دور التعاون اللامركزي في تنمية المناطق الحدودية وانعكاساته على الأمن الجزائري"، ورقة ملتقى دولي بعنوان: **الجهة الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي : يومي 30/31 جانفي 2019، ص06.

³² فوزي العيب، اليزيد بوفنغور، " استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية:: واقع وآفاق "، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05، العدد الخاص 1، 2021، ص387.